

التحريرية وقضية القاضي لها من امة اخرى البيعة انه شروها في ذلك اليوم بخلسا
لم تقبل بيعة جرادعي ان هذه المدار لفلان وكلية بالخصومة فيما ثم ادعي هو بعد
ذلك الحيا فلانا اخر وانه وكلية بالخصومة فيها واقام البيعة لا تقبل بيعة
لان متاقص والتناقص كما يمنع الدعوي لنفسه يمنع الدعوي لغيره فلا يمنع
دعواه الثانية الا بتوفيق ولوا دعي ان هذه المدار لفلان وكلية بالخصومة فيها ثم اقام
البيعة ايضا لا تقبل بيعة الاول يوفيق ولوا دعي اول الفاضل ثم اقام البيعة ايضا
لفلان وكلية بالخصومة فيها قبلت بيعة وادى سببها ونفعا اعلم **فصل**
في الشهادة بعد ما اغبر بزوال الفقه وما جعل له ان يشهد بالشهادة عني
الكتاب بطل كبت صك وصية وقال المشهور اشهدوا علي بما فيه ولم يقرا وصية
عليته قال علما وراحمهم الله لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا
والصحيح انه لا يسعهم وانما جعل لهم ان يشهدوا باحد من معاني ثلاث اما ان يقرا الكتاب
عليهم وكتب الكتاب غيره وقرا الكتاب عليه بين يدي المشهور فيقول هو الذي اشهد
علي بما فيه او يكتبه هو بين يدي المشاهد والشاهد يجعل بما فيه ويقول هو الذي
علي بما فيه وان كتب بين يدي الشاهد صك وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقرا
اشهد علي بما فيه لا يسعهم ان يشهدوا قال القاضي للامام ابو علي النسفي رحمه الله
اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي المشهور ان
يعلم ما في الكتاب وسعه ان يشهد وان لم يقبل له الكتاب اشهدوا علي بما فيه وان حسن
اليه اشيا بيده كتاب النكاح وهكذا روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه في النكاح
وعن ابي يوسف رحمه الله ان الكتاب الصك بين يدي المشهور ثم اردت الشاهد ولم يعلم
الشاهد ما فيه واره الكتاب ان يشهد بما فيه وسعه ان يشهد لانه الكتاب اذا كان
في يد الشاهد يكون معصوما عن التبدل والتغيير والزيادة والنقصان ومن
ابي يوسف رحمه الله في رواية اخرى اذا كتب الرجل الصك بيده علي نفسه بين
يدي المشهور وقال اشهدوا علي بما فيه هذا الصك فهو جازي وان كتب بين
وقال لهوا يشهدوا علي بما فيه لم يجز يخبر بقوله عليه ان يشهدوا من ظاهر الرواية
لا جعل لهم ان يشهدوا الا ان يقرا عليهم الكتاب او يكتبه عني ويقبل عليه وهو
يقول

يقول اشهدوا علي ما فيه او يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه ويقول اشهدوا علي بما فيه
ولو كنت رسالة من الخبر هل من فلان بن فلان سلام عليك اما بعد فانك كنت الخ
تفاضل الى الالف التي كانت لك علي وقد كنت وقتك من خصاله وبي لك علي من خصاله
فمنها ما اذا اذ اهل حل له ان يشهد عليك بذلك وان لم يقرا المشهود ولو كنت صكا بين
امسوقا ولا اشهدوا بما فيه ولم يقرا عليهم لا يسعهم ان يشهدوا من امة اخرى علي
نفسه بما لا يشهدوا ولا غيرها تريد به الاضطرار للثبوت الورثة والشهود يعلمون بذلك
قالوا وسعهم ان يتحملوا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكره لمان يتعد ذلك حكمي من ابي
القاسم الصغاري رحمه الله ان رجل احد من السلطان يسوق الخمسين تقاطع كل اثنين
كذبا واشهدوا وقال رحمه الله عدل القطع والقطع عن سبيل الورثة ولو شهد المشهود
بذلك حلفهم اللعن لانهم شهدوا باطل وكذا لو شهدوا علي امر رجل بالعرفان السب
باطل ويبيح ان لا يشهدوا بشيء وكذا في كل اقرار رسمه حرام واطل رجل جاء الي
رجلين وصفا عوان السلطان فاقرعهما فلان فلان علي كذا فلان من اعراف
السلطان فطلب منهم الشهادة علي هذا الاقرار المعترين عراشه انما اقر بذلك خوفا
من العقوبة قالوا ينبغي للشاهد ان يفيضا عن ذلك فان وقتا يخافه كان عن حزن
واذراه لا يشهدان وان يقعا علي ذلك شهدوا علي اقراره ونزك القاضي انما قرعه
اعوان السلطان حتى يتايل القاضي في ذلك رجل قريب بين يدي فم اقرارا يصح
ان فلان علي الف درهم ثم جاع له ان او خلاصة الي هو المشهور وقالوا لا يشهدوا
لفلان عليه بالدينية فانه قصاص صحيح ما كان عليه كان لهم الحار ان ساءوا شهدوا بذلك وكره
القصة للقاضي كذا يقيضي القاضي بالبطل هكذا روي عن محمد رحمه الله وعن غيره رواية
يشهدانه كان عليه ذلك ولا يشهدنا فاختلقت الروايات عن محمد بن هذه المسئلة
واختلفت في المسايح قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن المنفلوط رحمه الله اذا شهد عدلان
عند الشاهد ان صاحب المال قد استوفى دينه او ابر المطل حيا دينه لا يسعهم
ان يتنصاعا للشهادة علي الاقرار بالدين الا ان يكونا معا اقرار الطالب بالادانة
او بالاستيفاء وهكذا روي عن ابي يوسف بن المنفي اذا شهد عند الشاهد
رجلان ممن يثق بهما ان صاحب المال قد جن حقه ليس له ان يتنصع عن الشهادة اذا